العلاقات التركية الألمانية في عهد حكومة أردوغان

د.لقمان عمر محمود النعيمي•

ملخص الدراسة

تتميز العلاقات التركية– الألمانية بأنها ذات تاريخ طويل نسبياً، إذ يعود في جذوره الى العهد العثماني، والى القرن الثامن عشر تحديداً، الأمر الذي جعلها تتسم بالتشابك والتداخل في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات. وعلى الرغم من أنها مرت بفترات مختلفة من القوة والضعف منذ تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ وحتى اليوم، الا أن أفضل المراحل في تاريخ العلاقات هي فترة حكومة أردوغان الحالية وحكومة شرويدر السابقة، حيث دخلت مرحلة جديدة من التطور والتوسع في المجالات كافة، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة متابعة تطور هذه العلاقات وتحليل جوانبها المختلفة.

المقدمة

تتميز العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا بأنها ذات تاريخ طويل نسبياً إذ ترجع جذورها إلى عهد الدولة العثمانية، في القرن الثامن عشر تحديداً. وقد شهدت هذه العلاقات بين الطرفين تطوراً تدريجياً منذ تأسيس جمهورية تركيا عام ١٩٢٣ وحتى يومنا هذا، وساهمت العديد من العوامل

• **مدرس/مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.**

الداخلية والخارجية، لكل من تركيا وألمانيا، في تطور علاقاتهما الثنائية مروراً بمراحل مختلفة؛ فبعد سقوط جدار برلين نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين وتوحيد الألمانيتين (الشرقية والغربية)، ثم انتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التطور والبناء على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية، خصوصاً بعد مجيء الحكومة الانتلافية في ألمانيا عام ١٩٩٨ برئاسة المستشار الألماني (غيرهارد شرويدر Gerhard Schroder)، ثم ما لبثت هذه العلاقات أن دخلت مرحلة جديدة من القوة والتوسع مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا برئاسة (رجب طيب اردوغان Receb Tayyiab Erdogan) في تشرين الثاني ٢٠٠٢.

وكما تتميز العلاقات التركية – الألمانية بأنها ذات جذور تاريخية بعيدة المدى، فإنها تتسم أيضا، كنتيجة لما سبق، بأنها علاقات متشابكة ومتشعبة في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي يجعل من الحديث عن أي من هذه المجالات كلا على حده، امراً بالغ الصعوبة بسبب عدم إمكانية الفصل بين الجوانب المختلفة لهذه العلاقات، ولذلك فانه سيتم تناولها في سياق الحديث عن التطورات المختلفة التي شهدتها هذه العلاقات في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، خصوصا بعد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢.

تحاول هذه الدراسة متابعة وتحليل العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا ومجالات التطور والتوسع التي شهدتها هذه العلاقات في المجالات كافة، خاصة بعد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا التي أولت اهتماما كبيرا بسبل تطوير هذه العلاقات ودفعها إلى الأمام بهدف توثيق آليات التعاون الثنائي ذي الأوجه المختلفة من جهة، والحصول على دعم ألمانيا القوي لجهود تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة

أخرى، مستغلة وجود حكومة قوية برئاسة شرويدر تبدي الاستعداد الكامل والاهتمام الكبير والدعم المتواصل لتلك الجهود، وتعطي الاهتمام نفسه بتطوير وتعزيز أفاق التعاون الثنائي بين البلدين.

في أول لقاء رسمي جمع كلا من رئيس الوزراء التركي "عبد الله غول Abdullah Gul" والمستشار الألماني غيرهارد شرويدر في قمة كوبنهاغن في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٢، قال غول في معرض حديثة عن العلاقات التركية الألمانية: "إن العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا تتمتع بعمق تاريخي وسياسي فريد من نوعه، كما أنها تتمتع بميزات خاصة" وأضاف "إن التعاون بين تركيا وألمانيا قد أصبح كثيفاً إلى حد بعيد مؤخراً، وألمانيا هي إحدى أهم ثلاث شركاء لتركيا في العديد من المجالات" وقال: "إن هذه العلاقات تنوعت ما بين التجارة، الاستثمارات الخارجية، الصناعة الدفاعية، السياحة، الثقافة والتعاون المالي والتكنولوجي" مشيراً إلى أن هناك ثلاث أبعاد أساسية جاءت في مقدمة هذه العلاقات وهي العوامل الإنسانية، ودعم ألمانيا لتركيا لجهودها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومساهمات ألمانيا لجهود تركيا في التنمية[١].

ومن جهته، أشاد المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بعلاقات بلاده مع تركيا ووصفها بـ"المتميزة" وقال: "إن العلاقة بين شعبي ألمانيا وتركيا تعود إلى فترة طويلة مضت، وهي تتطور وتتعزز على أساس رغباتهما المشتركة" وأضاف "إن تركيا اليوم تعد عاملاً جوهرياً مهما للاستقرار (في المنطقة) في مواجهة الخطر الذي يتهدد العالم الحر". وأكد شرويدر على حقيقة أن "تركيا وألمانيا هما جزءان حيويان في هذا العالم الحر (وهذه الحقيقة) تمنح أساسا جديداً لعلاقاتنا" [٢].

إن هذه التصريحات المتبادلة، التي جاءت في وقت مهم بالنسبة لتركيا سواءً على صعيد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية أو انعقاد قمة كونها عن للاتحاد الأوروبي، عبرت عن عمق العلاقات الثنائية بين تركيا

ألمانيا، ومدى دعم الحكومة الألمانية للحكومة التركية الجديدة خصوصا فيما يتعلق بجهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

مع تسلم حكومة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في خريف ٢٠٠٢ كانت العلاقات مع ألمانيا جيدة، إذ تعد ألمانيا اكبر شريك تجاري لتركيا في الاتحاد الأوروبي؛ فحتى عام ٢٠٠٠، كان هناك أكثر من (١٠٠٠) شركة ألمانية (أي أكثر من ٥٠% نسبة الاستثمار) فتحت في تركيا، وأكثر من (٢,٥) مليون مقيم تركي في ألمانيا حوالي (٧٠٠,٠٠) منهم قد حصل على الجنسية الألمانية ويمثلون الرابط الإنساني الأقوى بين البلدين. الصورة المعكوسة لهذا التواجد التركي في ألمانيا هو حضور حوالي (٢٠,٠٠٠) مواطن ألماني يعيشون في تركيا. فضلا عن ذلك فان ألمانيا تعد الدولة الأكثر حضوراً على المستوى الثقافي في تركيا عبر المؤسسات المختلفة مثل "معهد غوته Goethe Institute" والمدارس الألمانية وتسهيلات التعليم الألماني في الجامعات التركية فضلا عن مؤسسات سياسية وثقافية ألمانية أخرى في تركيا سيتم الحديث عنها لاحقاً. وكانت تركيا قد مثلت ملجأ آمنا لكثير من العلماء الألمان المضطهدين من قبل النازيين قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. فقد عاشوا وعملوا في تركيا لعقود من الزمن، مخلفين علامات لا تمحى في الحقول العلمية المختلفة مثل التعليم والهندسة والعلوم الطبيعية وغيرها[٣].

في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بلغت العلاقات التركية – الألمانية أوج قوتها وتطورها نتيجة للتقارب السياسي بين الحكومتين التركية والألمانية الذي انعكست أثاره في المجالات الاقتصادية والثقافية للعلاقات بين البلدين.

انعكست أول مبادرة للتقارب السياسي الكبير بين البلدين، عندما قام المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بزيارة رسمية لأنقرة في ٢٢ شباط ٢٠٠٤، هي أول زيارة لمستشار ألماني منذ عام ١٩٩٣ عندما زار

وجاءت زيارة شرويدر في إطار تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وألمانيا وتهدئة مخاوف تركيا حول القمة الأوروبية في كانون الأول ٢٠٠٤ حول مسالة بدء مفاوضات العضوية، إذ أبدى شرويدر دعم بلاده لتركيا في هذه المسألة. كما جاءت زيارة شرويدر لتعزيز دور تركيا المحتمل كباب مفتوح لما سمي بـ"الشرق الأوسط الكبير" وبدء علاقات جديدة في هذا الإطار [٤].

فيما يتعلق بالجانب الإنساني في العلاقات بين البلد فان هناك أكثر من مليونين ونصف مليون تركي الأصل في ألمانيا وهو عامل مهم في العلاقات الثنائية بين الجانبين. يقابل هذا العدد الكبير من الأتراك في ألمانيا عدد كبير أخر من السياح الألمان الذين يزورون تركيا سنوياً؛ فما يقرب من (٣,٣) مليون سائح ألماني زار تركيا عام ٢٠٠٣ ، ارتفع هذا العدد إلى (٤) ملايين سائح عام ٢٠٠٤. كلا العاملين قد أثرا بقوة في تقارب الشعبين ورؤية احدهما للآخر. ثمة من يرى في تركيا بأن هناك حاجة إلى اتفاقية أساسية بين الجانبين لتوحيد الأتراك الموجودين في ألمانيا ودمجهم بالمجتمع الألماني، على الرغم من أن القانون الوطني الجديد في ألمانيا في عام ١٩٩٩ منح كثيراً من الأتراك الموجودين في المانيا فرصاً جديدة للإقامة والعمل، فيما شهد الوضع تحسن نسبياً للألمان المقيمين في تركيا الذين يقدر عددهم بحوالي (٢٠,٠٠٠) في السنوات الأخيرة [٥].

فضلاً عن تبادل الزيارات على المستوى السياسي فان هناك عدداً من المؤسسات قد تم تأسيسها في السنوات الأخيرة للتعامل مع العلاقات الثنائية في مجال الاستشارات والتعاملات المتبادلة وهي:

- الاستشارات السياسية على مستوى وزراء الخارجية (آخر اجتماع متبادل كان في ١٠ آذار ٢٠٠٥ في أنقرة).
- مجلس التعاون التركي- الألماني يتعامل مع المسائل السياسية والاقتصادية وأيضا التشاور والتباحث فيما يتعلق بالتنمية، التطور، النقل، السياحة والبيئة (آخر اجتماع كان في أيار ٢٠٠٥).
- مشاورات فيما يتعلق بسياسة التبادل الثقافي.
- مشاورات فيما يتعلق بسياسة التبادل الاجتماعي بين وزيري العمل.
- وكالة العمل الفيدرالية ومؤسسات الأرمن الاجتماعي.
- المحادثات الحكومية السنوية عن التعاون حول التنمية والتطور.
- الاستشارات القانونية والقضائية [٦].

فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فان دخول تركيا الاتحاد الكمركي للاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ مطلع عام ١٩٩٦ أعطى العلاقات الاقتصادية الثنائية هيكلية مؤسسية جديدة. فألمانيا تعد اكبر شريك تجاري واقتصادي لتركيا، فقد ارتفعت التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣، واقتربت نسبة الصادرات الألمانية لتركيا مسجلة نسبة نمو عالية بلغت (٣٤%). كما سجل حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي (١٦) مليار يورو عام ٢٠٠٣، وارتفع إلى (١٩,٧) مليار يورو عام ٢٠٠٤. وتتمثل الصادرات الألمانية لتركيا بـ(الآلات والتجهيزات والعربات والمنتجات الكيميائية والبلاستيكية). أما الصادرات التركية لألمانيا فقد بلغت أكثر من (٧,٢) مليار يورو عام ٢٠٠٣ ارتفعت إلى (٧,٩) مليار يورو عام ٢٠٠٤، في حين أن الصادرات الألمانية لتركيا بلغت عام ٢٠٠٣ حوالي (٨,٨) مليار يورو وحوالي (١١,٨) مليار يورو عام ٢٠٠٤. وتمثلت صادرات تركيا لألمانيا بـ(الألبسة الجاهزة، الأنسجة، الخضراوات والفواكه وعدد قليل من الآلات والأجهزة) [٧].

وفيما بقيت (١٤%) من إجمالي الصادرات التركية لألمانيا في الغالب مستقرة وثابتة منذ دخولها الاتحاد الكمركي، فإن الصادرات الألمانية لتركيا سجلت ارتفاعاً ملحوظاً منذ دخول تركيا الاتحاد الكمركي وصل نسبة (١٣%) من إجمالي الصادرات الألمانية عام ٢٠٠٤. وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية في تركيا، فقد سجلت الشركات الألمانية العدد الأكبر من بين هذه الاستثمارات؛ فمنذ عام ١٩٨٠ بلغ حجم الاستثمار الألماني أكثر من (٤,٥) مليار دولار للشركات والمشاريع الألمانية في تركيا. كما ارتفعت المشاريع التجارية التركية – الألمانية المشتركة إلى أكثر من (١٢٠٠) مشروعاً حتى عام ٢٠٠٤، فضلا عن أن ألمانيا تعد الدولة الرئيسية في السياحة التركية [٨].

إن مجموعة رجال الأعمال الألمانية تم تمثيلها في تركيا بدائرة مندوبين للجمعية الألمانية لغرف الصناعة والتجارة منذ عام ١٩٨٥؛ ففي عام ٢٠٠٤ احتفلت غرفة التجارة الألمانية – التركية التي تأسست في اسطنبول عام ١٩٩٤ بعيدها العاشر. وفي نيسان ٢٠٠٤ افتتح المستشار الألماني غيرهارد شرويدر ورئيس الوزراء التركي اردوغان معاً فرعا لغرفة التجارة التركية– الألمانية في مدينة (كولوكن Cologne) التركية. وهناك دوائر استشارية ثنائية منتظمة حول التعاون الاقتصادي، فضلا عن استشارات مجموعات العمل حول الصناعة والاستثمار والتجارة والسياحة برعاية مجلس التعاون الألماني– التركي المؤسس عام ١٩٩٤، كما أن لتركيا وألمانيا اتفاقيات ثنائية عديدة منها اتفاقية حماية الاستثمار عام ١٩٦٢، واتفاقية الضريبة المزدوجة عام ١٩٨٥، واتفاقية التحكيم الدولي الذي دخل قانونه حيز التنفيذ عام ٢٠٠١[٩].

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي حول المشاريع والأنشطة الاقتصادية المشتركة، فان كلا الحكومتين قد وافقتا على توسيع برنامج البنية التحتية

وتوفير (ميزانية مشتركة) للمشروعات ذات الحجم الصغير والمتوسط. وحول التعاون المالي، فقد تسلمت تركيا بما يقدر بأكثر من (٤,٣) مليار يورو كقروض وهبات من ألمانيا منذ عام ١٩٦٠. أما التعاون التكنولوجي بين الطرفين فقد بلغت قيمته الإجمالية حوالي (٢٨٥,٢) مليون يورو حتى عام ٢٠٠٤. وفيما يخص التعاون في مجال البيئة كقطاع يحتل الأولوية للتنمية في تركيا فقد ابرم الطرفان اتفاقية خاصة بهذا الشأن عام ٢٠٠٣ سميت بـ (اتفاقية تصريف المياه والتخلص من المخلفات الصلبة) خصوصاً في المناطق الأقل تنمية في تركيا، ذلك أن ألمانيا تعد المانح الوحيد لمشاريع البنية التحتية والتعاون في مجال البيئة لهذا النوع من المناطق في تركيا [١٠].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والتعاون الثنائي في مجال التعليم والتبادل الأكاديمي، فيمكن القول بأنها علاقات حميمة ومتداخلة وذات وجوه متعددة ومختلفة. فقد تطورت الروابط القوية بين الجامعات التركية والألمانية كنتيجة لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ بلغ التبادل الأكاديمي الألماني مع تركيا عبر الزمالات المختلفة حداً كبيراً حتى السنوات الأخيرة. فالأساتذة والطلاب يدرسون ويُدّرسون في جامعات كلا البلدين، وهناك علماء وفنانون ألمان كان لهم انجازات كبيرة في تركيا، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال أصبح (آرنست رويتر Ermst Reuter) الذي عمل كخبير للإدارة والنقل في أنقرة واسطنبول وأزمير محافظاً لبرلين. كما جرى اهتمام كبير من قبل المدارس والجامعات التركية المختلفة بتعليم اللغة الألمانية، فضلاً عن المعاهد والدوائر التعليمية التركية المختلفة (ووكالة كولوكن المركزية لتقارب المدارس) فضلا عنً السفارة والقنصلية العامة الألمانية. كما يوجد في اسطنبول

وفيما يتعلق بالمدارس الالمانية الموجودة في تركيا فيبلغ عدد الطلاب الذين يحضرون فيها حوالي (٢١٠٠) تلميذ تقريباً يدرسون اللغة الألمانية وابرز هذه المدارس هي (المدرسة الألمانية في اسطنبول) و (مدرسة اسطنبول) و (مدرسة ارنست رويتر) في السفارة الألمانية في أنقرة ولها فرع في اسطنبول. ويكون دخول الجامعة الألمانية في أنقرة عبر اختبار يمكن الحصول عليه من المدارس السابقة. وفيما يخص التعاون في مجال التبادل الأكاديمي فهناك عدد من اتفاقيات التعاون بين الجامعات الألمانية والتركية ازدادت من (٥٤) اتفاقية عام ١٩٩٩ إلى (٦٩) اتفاقية عام ٢٠٠٥. كما تنامى الاهتمام بالزمالات الدراسية وأشكال الدعم الأكاديمي الأخرى وذلك من خلال (مؤسسة التبادل الأكاديمي داد DAAD) بين الطلبة والتدريسيين الأتراك؛ فهناك حوالي (٣٢٠٠) طالب تركي يشكلون العدد الأكبر للطلبة الخارجيين في ألمانيا[١٢].

تشكل هذه الصيغة المعقدة والمتشابكة لمجالات التعاون الثنائي بين تركيا وألمانيا المحاور الرئيسية للعلاقات التركية الألمانية التي شهدت تطوراً نوعياً في عهد حكومتي اردوغان وشرويدر الذي قام بزيارات عديدة لتركيا بهدف تعزيز هذه العلاقات؛ ففي زيارته لأنقرة في ٣ أيار ٢٠٠٥، التقى شرويدر برئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس التركي "احمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer" في القصر الرئاسي فضلاً عن زيارته لجامعة مرمرة في اسطنبول، وحصوله على شهادة الدكتوراه الفخرية التي قال عنها اردوغان: "إن هذه المنحة سوف تحمل العلاقات التركية – الألمانية إلى نقطة مختلفة جداً. لقد رأينا فوائد العلاقات القوية بين تركيا وألمانيا خلال عملية الاتحاد الأوروبي" وقال: "إن (٢,٧) مليون مواطن تركي يعيشون في ألمانيا الآن، وحوالي

(٧٠٠,٠٠٠) مواطن منهم قد أصبحوا مواطنين ألمان وهؤلاء الناس يقيمون حالياً جسراً بين بلدينا" وأضاف "إن تركيا وألمانيا يتمتعان بعلاقات صداقة حميمة جداً". كما أشار اردوغان في كلمته التي ألقاها بمناسبة منح الشهادة الفخرية لشرويدر في جامعة مرمرة إلى أن "حجم التجارة بين البلدين قد وصل إلى (٢١) مليار يورو مع نهاية عام ٢٠٠٤، كما وصل عدد السياح الألمان الزائرين لتركيا ما يقرب من (٤) مليون زائر" وقال اردوغان: "كان هناك ٢٤ شركة ألمانية في تركيا عام ١٩٨٠، وقد وصل هذا العدد إلى (١١٤١) شركة اليوم، كما أن هناك (٦٠,٠٠٠) شركة تركية في ألمانيا، ووصل حجم الاستثمار للأتراك في ألمانيا إلى (٢٥) مليار يورو"[١٣]. ومن جهته قال المستشار الألماني غيرهارد شرويدر: " إن العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا تطورت كثيراً في الآونة الأخيرة وتتوق إلى تطورات أكثر في المستقبل القريب". كما ألقى شرويدر محاضرة حول العلاقات التركية – الألمانية في جامعة مرمرة بمناسبة منحه الشهادة الفخرية [١٤].

إن زيارة المستشار الألماني شرويدر مع وفد من رجال الأعمال إلى أنقرة واسطنبول يعد حدثاً مهماً على الصعيدين السياسي والاقتصادي في العلاقات بين الدولتين. لاشك بان شرويدر يدرك جيداً بان هناك صعوبات داخلية يواجهها بسبب دعمه لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وعلاقاته المتميزة مع حكومة اردوغان؛ فالرجلين يعرفان بأنهما (حليفين جيدين) واردوغان مدرك جيداً بان ألمانيا هي مفتاح المساعدة بالنسبة له في إقناع الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي لأحقية انضمام تركيا. إن انسجام اردوغان مع حكومة شرويدر ليس بسبب كون ألمانيا اكبر شريك اقتصادي وتجاري في الاتحاد الأوروبي فقط ولكن بسبب أن لديه علاقات متميزة مع كثير من السياسيين الألمان، وحزبه يمتلك عدداً كبيراً من المؤيدين الذين يعيشون في ألمانيا[١٥].

بعد فوز حزبها في انتخابات ٢٠٠٥، وتوليها منصب المستشارية، أعربت إنجيلا ميركل "Angela Merckil" في القمة الاورومتوسطية في برشلونة التي عقدت في ٢٧-٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٥، عن ارتياحها لمستوى العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا والتطور الذي حصل فيها في السنوات الأخيرة وقالت: "إن العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا تسير على طريق جيد". جاء ذلك في حديث مشترك جمعها مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في هذه القمة(١٦).

المانيا ومسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

منذ مجيء حكومة المستشار الألماني غيرهارد شرويدر تغير موقف ألمانيا باتجاه دعم جهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ ففي قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ كانت ألمانيا الداعم الأقوى بين دول الاتحاد الأوروبي لإعطاء تركيا وضع المرشح لعضوية الاتحاد. جاء ذلك بعد الرسالة المشهورة الذي بعثها رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) إلى المستشار الألماني غيرهارد شرويدر في ٢٦ أيار ١٩٩٩، التي أكد فيها على التزام تركيا بتنفيذ معايير كوبنهاغن قبل بدء مفاوضات العضوية. فضلاً عن ذلك كانت هناك عدة أسباب لدعم حكومة شرويدر لعضوية تركيا منها أن كلا الشريكين الائتلافيين في الحكومة الألمانية "الحزب الديمقراطي الاجتماعي Social Democratic Party" الذي يرأسه شرويدر وحزب الخضر، لديهما طريقة فهم مختلفة للتكامل الأوروبي مقارنة بالائتلاف الحكومي السابق (الديمقراطيين المسيحيين والليبراليين) الذي كان يرأسه هلموت كول؛ فالطريقة الجديدة التي تبنتها حكومة شرويدر لفهم التكامل الأوروبي استلزمت قناعة أكثر شمولية لماهية أوروبا. وفيما أكدت حكومة كول السابقة على الدين والمظاهر الثقافية كعوامل وحدة للدول الأوروبية (النادي المسيحي)، فان حكومة شرويدر أكدت على مسالة القرب الجغرافي وعلاقات حسن الجوار بدلاً من عوامل

الدين والثقافة. إن هذا الإطار يمكن أن يخلق، من وجهة نظر الحكومة، مناخاً من السلام والتعاون فيه حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي سوف تكون عاملاً رئيسياً في عملية التكامل والوحدة الأوروبية. هناك سبب آخر وهو أن الحكومة الألمانية برئاسة شرويدر تعتبر الدولة الألمانية ذات مجتمع متعدد الثقافات يمكن أن يستوعب ويتفاعل مع مجتمعات أخرى ذات جذور دينية وثقافية مختلفة، وهو ما يفسر قيام حكومة شرويدر بإقرار (قانون المواطنة) الجديد في كانون الثاني عام ٢٠٠٠، والذي أعطى حق المواطنة الألمانية على قاعدة (حق التراب) أي أن مواطنة الشخص يقررها مكان ولادته وليس على قاعدة (حق الدم) أي أن مواطنة الشخص تقررها مواطنة أبويه. وهناك سبب آخر لدعم حكومة شرويدر لتركيا وهي أن هذه الحكومة أجرت تقويماً جديداً لتأثير تركيا المحتمل في منطقة ذات استقرار سياسي هش وأسواق اقتصادية ناشئة؛ فتركيا، بنظر الحكومة الألمانية، شريك مهم بسبب موقعها الجيوبولتيكي و(الجيواقتصادي)، وهي تمثل سوقاً اقتصادياً واعداً ومنطقة قابلة للاستثمار المتزايد، فضلا عن أنها تمثل شريكا مهماً متعدد الأدوار مستقبلاً في المنطقة، وربما تشجع الدول الأخرى، في إطار مجالها الجغرافي، على تبني شكلها في ديمقراطية نموذجية مدنية، على أساس النموذج الأوروبي [١٧].

وبناءً على ذلك، فقد أيدت ألمانيا قرار القمة الأوروبية في كانون الأول ٢٠٠٢ في كوبنهاغن ببدء مباحثات الانضمام في حال قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول ٢٠٠٤ بان تركيا أكملت شروط الانضمام.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، كانت هناك عدة زيارات للمستشار الألماني شرويدر لأنقرة، أكد فيها على دعمه لجهود تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ ففي زيارته لأنقرة في ٢٢ شباط ٢٠٠٤، ناقش شرويدر مع نظيره التركي اردوغان خلالها دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا للتمهيد في فتح مفاوضات العضوية مع

وفي لقائه مع رئيس الوزراء الهولندي (جان بيتر بالكينيدي Jan peter Balkenede) قال شرويدر: "أنا أعتقد بان تركيا لديها خيارات جيدة للبدء في مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي. وبرغم ذلك فان قراراً بهذا الصدد لن يكون ممكنا إلا بعد توصية تقدمها لجنة الاتحاد الأوروبي في خريف ٢٠٠٤ لتقويم وضع الإصلاحات في تركيا" وأكد شرويدر على أن "اللجنة لن تنظر فقط للإصلاحات التي أنجزت من قبل الحكومة التركية ولكنها ستقوم ايضاً تنفيذ تلك الإصلاحات". ومن جهته قال بالكينيدي بأنه: "على الرغم من أن الحكومة التركية اتخذت العديد من الخطوات القانونية فإنها لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار تنفيذ تلك الإصلاحات"(١٩).

من جهته رحب وزير الخارجية التركي عبد الله غول بدعم ألمانيا لبلاده وقال: "إن تركيا ستستمر في الأخذ بالخطوات اللازمة للوصول إلى هدفها وهو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بالعزم والتصميم نفسه" وأضاف "نحن نعتقد بان صديقنا التقليدي وحليفنا ألمانيا سوف تحافظ على دورها الرائد في استمرارها في هذه العملية" مشيراً إلى أن جميع القضايا المتعلقة بعملية الانضمام للاتحاد الأوروبي قد تمت مناقشتها خلال زيارة المستشار الألماني غيرهارد شرويدر ووزير خارجيته (يوشكا فيشر Joschka Fischer) إلى أنقرة في شباط ٢٠٠٤. كما عبر غول عن سروره إزاء التقارب الايجابي بين تركيا وألمانيا في هذه الفترة الحرجة. وأشار غول إلى أن حكومته "تراقب بسرور بالغ إدراك دوائر الاقتصاد الألماني لفوائد عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لألمانيا وأوروبا.." وأضاف "إن الإصلاحات الاقتصادية وعملية البناء من جديد في تركيا

سوف يكون لها تأثيرات [illegible]" وقال: "نحن نتوقع أن تشجع هذه العملية الاستثمارات الخارجية في تركيا وتعزز اقتصادنا". وفي وصفه لألمانيا كأكبر شريك تجاري واقتصادي لتركيا قال غول: "نحن لا نستطيع القول بان الجهود الاقتصادية لبلدينا تقوم بأعلى مستوى، ولكننا نعتقد بأننا يجب أن نبحث عن أفضل الطرق لتحسين تعاوننا المتعدد والشامل. إن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف تعجّل وتفعّل علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، وسوف تؤكد على أن الاتحاد الأوروبي سيصبح قوة عالمية. إن ذلك سوف يمنع الكثير من التهديدات الحالية لبلدينا مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية ومشكلات البيئة. فضلاً عن ذلك فان عضوية دولة ذات شعب مسلم سوف تعطي إسهامات متنوعة في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة ومنع التوترات السياسية والثقافية في المنطقة والعالم"(٢٠).

وفي ردٍ على مقالة نشرتها صحيفة (داي ولت Die Welt) الألمانية بعنوان: (عشرة أسباب لعدم دخول تركيا الاتحاد الأوروبي) كتب المستشار الألماني غيرهارد شرويدر المقالة الافتتاحية التالية في الصحيفة نفسها: "قبل أسبوع مضى، قدمت اللجنة الأوروبية توصية إلى رؤساء وقادة حكومات دول الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات العضوية مع تركيا، واستندت هذه التوصية على تقرير اللجنة نفسها بان تركيا قد استجابت للمعايير السياسية الأوروبية وهي احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات وتتبني المفاهيم الديمقراطية وحكم القانون وغيرها. إن الحكومة الألمانية تشارك رأي اللجنة الأوروبية، ولذلك فإنني سوف ادعم بشدة قراراً خاصاً سوف يتخذ من قبل قادة الاتحاد الأوروبي في قمته في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٤. إن الهدف الوحيد لعملية المفاوضات هو عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي ولا شيء غير ذلك. إن تركيا تستطيع

المفاوضات لا يمكن ضمانها مسبقاً وبالاستناد إلى قناعاتها الخاصة، فان تركيا باشرت عملياً في الإصلاحات المطلوبة. إن العضوية المحتملة في الاتحاد الأوروبي قد أعطت لتركيا دعماً ضخماً في عملية إصلاحاتها الجوهرية، وألمانيا وأوروبا مهتمة بصورة جوهرية بعملية الإصلاح التركية" وأضاف شرويدر "أنا اعتقد بان حالما تكمل تركيا طريق الإصلاح وفق المعايير الأوروبية، فإنها يجب أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. كما اعتقد بان هناك ثلاث نقاط مهمة في هذا السياق:

١. اللجنة الاقتصادية الأوروبية السابقة وعدت تركيا بان طريق العضوية قد [بدأ] منذ عام ١٩٦٣. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت تركيا رسمياً بأنها مرشحة للعضوية. وفي عام ٢٠٠٢ وُعِدت تركيا ببدء مفاوضات العضوية في حال قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول ٢٠٠٤ بان تركيا أكملت شروط الانضمام.
٢. إن الاتحاد الأوروبي هو مجموعة من القيم التي تتضمن الديمقراطية، الحرية، التعددية والتسامح. إن تركيا الديمقراطية المسلِّمة بالمعايير الديمقراطية الأوروبية سوف تبرهن بأنه ليس هناك تناقض بين الدين الإسلامي والمجتمع الحديث المتنور. وهكذا سوف تصبح تركيا أنموذجا للدول الإسلامية الأخرى في جوارنا الأوروبي القريب، وهذا سوف يزيد بصورة كبيرة الأمن لألمانيا وأوروبا.
٣. بسبب حجم تركيا والديناميكية الاقتصادية لها فإنها تعد اكبر شريك اقتصادي لألمانيا؛ ففي السنة الأخيرة (أي ٢٠٠٣)، ارتفع الإنتاج الاقتصادي التركي إلى (٦%) وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع إلى (٧%). إن بداية مفاوضات العضوية سوف تدعم أكثر حيوية اقتصاد تركيا"[٢١].

وفي زيارته لأنقرة في ٣ أيار ٢٠٠٥ قدم شرويدر دعمه بلاده لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وقال: "تركيا نفذت حتى الآن كل وعودها تجاه الاتحاد الأوروبي، وأنا اعتقد بأنها سوف تستمر في العمل أكثر حتى موعد المفاوضات في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥، وسوف تستمر تركيا بالإصلاحات ونحن نرحب بخطوات تركيا المتعلقة بقضية قبرص، وآمل أن توقع تركيا البروتوكول الإضافي لاتفاقية أنقرة قبل حلول ٣ تشرين الأول"(٢٢).

وفي حديث لشرويدر قبيل بدء مفاوضات العضوية مع تركيا أواخر آب ٢٠٠٥، أكد شرويدر بان "تركيا يمكن أن تثق بموعد بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وان الأبواب مفتوحة أمامها بعد توسع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤" وقال شرويدر: "إن تركيا لديها اتفاقية عضوية مع الاتحاد الأوروبي لأربعين عاماً واجتماعات أقيمت منذ ذلك الوقت" وأكد بان "مثل هكذا عملية لا يمكن أن تترك بسبب عوامل سياسية داخلية" وأضاف "إن عضوية تركيا سوف تساهم في تحسين الأمن في الشرق الأوسط"(٢٣).

وكان اردوغان قد انتقد الحزبين المعارضين الألمانيين (الاتحاد الديمقراطي المسيحي Christian Democratic Union CDU) و (الاتحاد الاجتماعي المسيحي Christian Social Union CSU) بسبب رفضهما عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. جاء ذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة (بيلدام زونتاح Beldam Zontage) الألمانية حيث قال: "إن المحافظين الألمان يمثلون تهديداً لعلاقات تركيا مع الأوروبي بمعارضتهم مساعي تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد" في إشارة إلى الحزبين السابقين الذين يتوقع على نطاق واسع وصولهما إلى السلطة في انتخابات مبكرة سوف تجري في أيلول ٢٠٠٥. وقال

اردوغان: "إن هدف تركيا هو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ... لسنا مستعدين لقبول شيء آخر" وأضاف "إن المقترحات الصادرة عن

المشترك في دفع [عملية] التكامل الأوروبي للإمام" وقال ايضاً: "إن تركيا ماضية قدماً في الإصلاحات في أجهزة القضاء والأمن وهي من بين شروط العضوية في الاتحاد" وأضاف "إن ما يقال بان الإصلاحات في تركيا تمضي ببطء غير منصف وغير مسوغ ... إن الإصلاحات ستتواصل"(٢٤).

وفي ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥، اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي كما كان مقرراً في قمة بروكسل عام ٢٠٠٤، ووافق الاتحاد بعد محادثات صعبة، على بدء محادثات الانضمام مع تركيا. وقد وافقت الدول الأعضاء على شروط المحادثات بعد أن سحبت النسما مطلبها بعرض خيار على تركيا لا يرقى إلى مستوى العضوية الكاملة. وكانت تركيا قد أعلنت رفضها القاطع لمثل هذا الخيار، ووصف وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر هذا الاتفاق بأنه "فرصة كبيرة للطرفين"(٢٥).

وبعد مجيء حكومة أنجيلا ميركل في انتخابات أيلول ٢٠٠٥ وفوز حزبها (الاتحاد الديمقراطي المسيحي) فيها وتشكيلها حكومة ائتلافية مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة شرويدر، تغيرت السياسة الألمانية نسبيا تجاه تركيا؛ فانجيلا ميركل وحزبها لا يدعمان مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وإنما إقامة "شراكة مميزة" مع تركيا. وفي هذا الصدد طالب "جونتر نوكا Gonter Noga" مفوض الحكومة الألمانية لسياسة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في ١٢ نيسان ٢٠٠٦، بضرورة طرح موضوع خرق حقوق الإنسان في تركيا للنقاش المفتوح

وقال: "إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في تركيا يجب أن تطرح للنقاش بشكل علني" وأضاف "يجب طرح موضوعات مثل جرائم القتل باسم الشرف ودور المرأة في المجتمع وخرق حقوق الإنسان في تركيا للنقاش"

المسألة الأرمنية وتأثيرها في العلاقات التركية الألمانية :

شكلت المسألة الأرمنية إحدى العوائق البارزة في طرق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من جهة، وإحدى العوامل المهمة التي أثرت سلبياً في العلاقات التركية – الألمانية من جهة أخرى، وذلك بسبب الضغوط التي مارسها ويمارسها اللوبي الأرمني على الدول الأوروبية للضغط على تركيا للاعتراف بما يوصف بـ"المجازر" التي ارتكبت ضد الأرمن عام ١٩٩٥، وذهب ضحيتها، على حد قول الأرمن، مليون ونصف مليون ارمني. ومع أن هذه المسألة لم تثر على نطاق واسع في الفترة السابقة، إلا أنها اتخذت منعطفاً جديداً عندما جاء ما وصفه البعض بأول "اعتراف تركي" بتلك "المجازر" من خلال نشر مذكرات طلعت باشا عام ٢٠٠٥، إذ شكل ذلك ضربة كبيرة لمساعي تركيا في الانضمام للاتحاد؛ فقد نشرت صحيفة "حرييت" التركية في ٢٢ نيسان ٢٠٠٥، مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده، ذكر فيها إحصائية مهمة تؤكد أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم ومدنهم في الأناضول باتجاه سوريا بلغ حوالي (٩٢٤١٥٨) ارمنيا، وان عملية التهجير هذه بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في ٢٧ أيار ١٩١٥[٢٧]. وقد شكلت هذه المذكرات وثيقة بالغة الأهمية بين الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا بشان هذه المسألة.

جاء نشر هذه المذكرات في وقت كان يستعد فيه البرلمان الألماني لتحرير المسودة الخاصة بمسالة الأرمن عن طريق المجموعة البرلمانية

المدافعة عن هذه المسألة، وهي الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي. وفي هذه الصدد قال "يشار ياكش Yasar Yakis"، رئيس اللجنة البرلمانية التركية المفوضة بالاتصال مع الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر صحفي بعد لقائه مع المسؤولين الألمان: "إن العلاقات التركية–

لألمانية سوف تتأثر سلبياً إذا تم تمرير المسودة الخاصة بمسألة الأرمن من قبل اتحاد الأحزاب الأ... وأكد ياكش بان سياسيي الاتحاد الديمقراطي المسيحي اخبروه بان المسودة أعدت لتسهم في تحسين العلاقات التركية – الأرمنية وقال: "لقد أخبرناهم بان العلاقات التركية – الأرمنية سوف تتأذى في الحقيقة من تمرير هذه المسودة" وأضاف "إن هذه المسودة تستخدم كأداة للسياسة الداخلية من قبل بعض الأحزاب" وكرر القول بان "المسودة كانت خطأ كبيراً"(٢٨).

وخلال زيارته لأنقرة في ٣ أيار ٢٠٠٥، أبدى المستشار الألماني غيرهارد شرويدر دعمه للمقترحات المقدمة من قبل رئيس الوزراء التركي اردوغان والمتعلقة بتشكيل لجنة مشتركة ومختصة من المؤرخين والخبراء لدراسة المسألة الأرمنية، وقال شرويدر في هذا الصدد: "نحن سعداء بأنكم سوف تفتحون أرشيفاتكم لإجراء دراسة متكاملة للمسالة من قبل الاختصاصيين والمؤرخين... نحن نجد هذا الاقتراح صحيحاً جداً ونحن ندعمه" (٢٩).

ولكن تأييد ودعم المستشار الألماني للمقترحات التركية بشان المسألة الأرمنية لم يستطع منع البرلمان الألماني من إصدار قرار بالإجماع في ١٧ حزيران ٢٠٠٥ بشان هذه المسألة، تضمن استنكاراً شديداً لما وصفها بـ (المذابح) التي ارتكبها الجنود الأتراك إبان الحرب العالمية الأولى، وحث القرار أنقرة على إجراء تحقيق مستقل في هذه المسألة التي تنظر إليها تركيا بحساسية بالغة. ورداً على هذا القرار انتقد رئيس الوزراء

التركي اردوغان بشدة موقف المستشار الألماني غيرهارد شرويدر من قرار البرلمان الألماني وقال: "كان يتعين على المستشار الألماني أن يصرح بموقفه الخاص وكان يجب عليه منع أعضاء حزبه من دعم القرار" وأضاف "هذا ليس صحيحاً في السياسة، أريد أن يكون لدى الساسة عزيمة" كما

ما دعم اردوغان قرار البرلمان الأ[illegible] وقال: "لا أجد هذا القرار خطأً بل قيمًا أيضًا". لقد أدى هذا [illegible] إلى حدوث أزمة سياسية حقيقية في العلاقات التركية الألمانية خاصة بعد دعم حكومة شرويدر للقرار السابق. ومما زاد الأمر سوءاً التصريحات التي أطلقها رئيس (البوندستاغ) أي البرلماني الألماني في أعقاب قيام السلطات التركية باعتقال عدد من الكتاب والصحفيين والناشرين الأتراك في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٥ ومنهم الكاتب التركي (اورهان باموك)، قال رئيس البرلمان الألماني (نورفرت لاميرت Norvert Lammert): "إن هذه الملاحقة القضائية للكاتب اورهان باموك بإمكانها أن تعيق مشروع تركيا للانضمام إلى الاتحاد... سنتابع هذه المسألة باهتمام كبير، ليس فقط في المانيا وإنما في الاتحاد بكامله"[٣١]، الأمر الذي ساهم أكثر في إضفاء نوع من البرود في العلاقات السياسية بين البلدين خاصة بعد فوز حزب أنجيلا ميركل في الانتخابات الألمانية الأخيرة.

خاتمة واستنتاجات:

هدفت هذه الدراسة إلى متابعة وتحليل العلاقات التركية – الألمانية في عهد حكومتي اردوغان وشرويدر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ومعرفة العوامل المؤثرة فيها وأوجه التطور والتوسع التي شهدتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلاً عن توضيح موقف ألمانيا من مسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ودوافع حكومة شرويدر لدعم تركيا في هذا الجانب؛ كما تم تناول المسألة الأرمنية وتأثيرها في العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا، ويمكن الإشارة إلى أن من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي:

١) على صعيد علاقات تركيا الخارجية، تأتي العلاقات التركية-الألمانية في المرتبة الثانية في قوتها بعد العلاقات التركية- الأمريكية، وفي المرتبة الأولى في علاقات تركيا مع باقي دول الاتحاد الأوروبي، وذلك

لتمتعها بتاريخ طويل ومصالح عديدة مشتركة وتداخل عوامل ثقافية وإنسانية عميقة بين الطرفين الأمر الذي أضفى على هذه العلاقات مميزات خاصة.

٢) فيما يتعلق بدعم ألمانيا لمسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من عدمه فانه غالباً ما يخضع لمتغيرات الوضع السياسي الداخلي في ألمانيا؛ فحكومة شرويدر استندت في دعمها لتركيا في هذه المسألة على أساس موقع تركيا الجيوبولتيكي ودورها السياسي والاقتصادي المهم في المنطقة فضلاً عن المصالح المختلفة التي يمكن أن تجلبها تركيا للاتحاد الأوروبي في حال انضمامها إليه، كل هذه العوامل وغيرها كانت حاضرة في اعتبارات حكومة شرويدر عند دعمها لتركيا. أما رفض الحكومات الألمانية السابقة (حكومة كول) واللاحقة (حكومة ميركل) لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فقد استند على أسس سياسية وثقافية ودينية.

٣) المسألة الأرمنية كان لها تأثير سياسي سلبي كبير في علاقات تركيا مع ألمانيا فضلاً عن تأثيراتها السلبية في علاقات تركيا الاتحاد الأوروبي عموماً؛ ففي الوقت الذي يضغط فيه اللوبي الأرمني على البرلمان الأوروبي والدول الأوروبية للضغط على تركيا في الاعتراف بما يصفها بـ(المجازر ضد الأرمنية)، ترفض الحكومة التركية الاعتراف بذلك وتدعو إلى تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين لدراسة هذه المسألة. وفيما وافق شرويدر على هذه المقترحات اقر البرلمان الألماني بالإجماع دعوة تركيا للاعتراف بتلك

(المجازر)، الأمر الذي اثر سلبياً في العلاقات السياسية بين الطرفين وأضفت عليها طابع البرود خاصة مع مجيء حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

(1) "Gul Welcomes Germany's Support For Turkey's EU Bid" TUSIAD, March 26, 2004, p.1. Available at:
- http://www.tusiad-de.org
(2) Ibid.
(3) Bianca Kaiser-Pehlivanoglu, "Some Implications for Turkey", Private View, Spring 2002, p. 50.
(4) Nuray Basaran, "Another Dimension of Turkish-German Relations", Turkish Press, February 24, 2004. . Available at:
- http://www.turkishpress.com
(5) "Relations between Turkey & Germany", Auswaertiges Amt, March 2005. Available at:
- http://www.auswaertiges-amt.de
(6) Ibid.
(7) For details, see: Orhan Morgil, "The Turkish – German Economic Relations and European Union", Akdeniz I.I.B.F. Dergisi (2), 2001, pp.150-151.
(8) Ibid; "Relations between Turkey & Germany", Op. cit.
(9) Ibid.
(10) Ibid.
(11) Ibid.
(12) Ibid; See also: Omer Taspinar, Changing Parameters in US- German-Turkish Relations, American Institute For Contemporary German Studies, The Jhon Hopkins University, 2005 pp.24-26.
(13) "Relations between Turkey & Germany", Op. cit.
(14) "Erdogan: Turkey and Germany are very Close Friendly Countries", Turkish Press, May 7, 2005. . Available at:
- http://www.turkishpress.com

(15) Huseyin Bagci, "Double Celebration on Turkish-German Relations", The New Anatolian, May 7, 2005. . Available at:
-http://www.thenewanatolian.com/htm/subs/opinions/006-2.htm

(١٦) "المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في القمة الأورومتوسطية في برشلونة"، وزارة الخارجية الألمانية، المركز الإعلامي الألماني، ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٥. متاح على الموقع:
-http://www.almania-info.diplo.de/ar

(17) Pehlivanoglu, Op. cit, pp.55-56.

(١٨) "شرويدر يثني على الإصلاحات في تركيا"، موقع إذاعة بي بي سي العربية، في ٢٢ شباط ٢٠٠٤. متاح عل الموقع:
- http://www.bbcarabic.com

(19) "Schroder and Dutch Prim Minister Support Turkey's EU Bid", TUSIAD, March 17, 2004, p.1. Available at:
- http://www.tusiad-de.org

(20) "Gul Welcomes Germany's Support For Turkey's Bid", TUSIAD, March 26, 2004, pp.1-2. Available at:
- http://www.tusiad-de.org

(21) "Chancellor Schroder: Why Turkey Belongs to the EU", TUSIAD, October, 2004, pp.1-2. Available at:
- http://www.tusiad-de.org

(22) Ibid.

(23) "Relations with Germany", Turkish Press, August 27, 2005. Available at:
- http://www.turkishpress.com

(٢٤) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٥ أيار ٢٠٠٥.

(٢٥) "لندن تسعى إلى الحد من الجدل بشأن مفاوضات انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي"، صحيفة الزمان (لندن)، ٤ تموز ٢٠٠٥.

(٢٦) "برلين: تركيا غير مؤهلة في الوقت الراهن لعضوية الاتحاد الأوروبي"، صحيفة الزمان، ١٣ نيسان ٢٠٠٦.

(٢٧) للتفاصيل أنظر : سيد عبد المجيد، "أرمينيا ذكريات مأساة المذبحة تثير الحزن وتحرك العواطف"، صحيفة الاتحاد، ١٩ يونيو ٢٠٠٦.

(28) "Yakis: Turkish – German Relations Will Be Negatively Affected If Armenian Bill Passes From German Parliament", Turkish Press, April 14, 2005. . Available at:
- http://www.turkishpress.com

(29)"Let Historians to Examine Genocide Allegations", Turks-US Daily News Wednesday, May 4, 2005. Available at:
- http://www.turks.us/article.php

(٣٠) "أردوغان ينتقد شرويدر ويصفه بفاقد الشجاعة"، صحيفة الزمان، ١٨ حزيران ٢٠٠٥.

(٣١) "ألمانيا تتساءل عن قدرة الاستيعاب الأوروبية لتركيا وبرلمان الاتحاد يدعو إلى الاعتراف بمذبحة الأرمن"، صحيفة الشرق الأوسط، ٩ تشرين الأول ٢٠٠٥.

The Turkish-German Relations In Erdogan's Government Era

Dr. Luqman O. Alnuaimy

"Abstract"

Turkish- German relations is characterized by a long history relatively it comes back to the Ottoman Era and in particular during the 18 th century. This matter makes such relations too complicated in political, economic and cultural fields. Although the se relations has passed through different periods in both Weakness and strength Since the establishment of the Modern Turkish Republic in 1923 till today. But the best stages in the history of these relations Was the period of Ordaghan government and the previous government of Shroyder. It has entered a new stage of growth and enlargement in all aspects. From here, this Study tries to Follow up the development of these relations and analyzing all its aspects.